

وانما اردت حفظ المال عليك ثم ابا يعقوب ان يرد عليه ما دفعه اليه وقال في كتاب سيرة المعز لدين
رد عليه خطه فقبض ما دفعه اليه يعقوب بن يعقوب وقال في كتاب سيرة المعز لدين
الله معد ولست عشت في بيت من الخمر سنة ثلاث وستين وثلاثمائة قلنا المعز
الله الخراج ووجهه الاموال وعز ذلك يعقوب بن كلس وعسلج بن الحسين
وجلسا عن هذا اليوم في دار الامارة في جامع مطولون للنداء على الضياع وسار بر وجهه
الاموال للفقراء وطالبوا بالبعايا من الاموال ليعطوا للناس للقبالات والاموال الصالحات
لكين والمنقبين والعمال **وقال** جامع سيرة الوزير لناصر لدين الحسن بن علي
الهازمي وراي ان يعرف تدبير ارتفاع البر ولة وما عليها من المنفعة لتعاقبها
منذ قدم اليها صاحب الدولة ابن بجل كل من تهر ارتفاع ما يجري في ديوانه وما عليه من
المنفعة نغز ذلك وسلم اليه من ديوان الخراج وهو زمامه والواو من نظير عليه عملا
جامعا واحضره اياه في ارتفاع الدولة التي دينار منها الشام الف الف دينار
ونفقا ثلثا ارتفاعه ومنها الف الف دينار الف دينار في ثقت منها عن مطول
ومنتس من مربي وهراب ومفقود ما يتا الف دينار وبيعت ثمانية الف دينار
فيصرف منها الدرهم على وجباتهم وكسا واهم ثلاثمائة الف دينار وعن ثمن ثلثه
مائة الف دينار وعن نفقات القصور ما يتا الف دينار وعن حجابهم وما يتا الف دينار
والواصلين من الملوك وغيرهم مائة الف دينار وبيعت بجزء ذلك ما يتا الف دينار
حاصله نجلها كل سنة للبيت المال المصون في كل ذلك عند سلطانه وخفي على قبا
قال وانه في ارتفاع الارض السليمانية الانسبة له من ارتفاعها الاول بجني بعد
البار هني وحدث العين وهو قبل سني هذه العين جني في ايام البار وبيعت
الف دينار كانت نجل على فغنين في السنة في مائة الف وثلثمائة الف وفي سنة
ثلاثمائة الف دينار فأتبع الارتفاع وعظمت الوجبات **وقال** بن مسير واهل
ابن امير الجوشق نجل بدار ارتفاعه باره فصار ثمانية الف دينار وكان
الاهل الف الف دينار **وقال** الامير جلال الدين يوسف بن المأمون البطاحي في تاريخه
من حوادث سنة ست اربع وخمسين لمر ابي العابد ابو عبد الله محمد بن قانك البطاحي
من اختلاف احوال الرجال العسكرية والمفتعين ونصوهم من كون ارتفاعها

فرض

تفضل ارتفاعها وسات احوالهم لقله المتصل منها وان اقطاع الامور وتضاعف ارتفاعها
وراد عن غيرهما وان كانا حرة من النوازل لديوان جملته في العصف ويتزود الرسل من الديوان
بسيما في اطراف الاقطار من البر والبحر في ان جعل الاقطاعات جميعها وروكها وعرفه ان
المصلحة في هذا على المتطوعين والديوان لان الديوان يتحصل له من هذه النوازل ما يتصل
بها بلاد مقورة فا جاب الي ذلك وحل جميع الاقطاعات وكلها واجد كل من لا قويا
والمميزين يتصورون وينكرون ان لهم سياتين واملاك ومعاصر في نواحيهم فقال له
من كان له ملك فهو باق عليه لا يدخل في الاقطاع وهو يحكم ان يباعه وان شا احد فلما
حدث الاقطاع من لضعفا من الاجناد ان يتزايد وفيها فوثقت الزيادة في اقطاع
الاقوياء الي ان ثبت الي مبلغ معلوم وكتبت السجلات بانها باقية في يد من اتمه في سنة ثلاث
سنة لا يدخل عليهم فيها فايد واحضرا لا قويا وقال لهم ما تذكرون من الاقطاعات التي
كانت بيد الاجناد قالوا اكثر غيرها وقله متحصلها وخوابها وقلة السكان بها فقال لهم
الديوان في كل ناحية ما تحمد ويؤوي رغبتكم فيه ولا تنتظر وفي الحرة الاول في عسك
ذلك طابت نفوسهم وتزايد وفيها الي ان بلغت الخلد الذي رغب كل منهم فيه فاقبلوا
به وكتبت لهم السجلات على الحكم المتقدم فثبتت المصلحة التي يتبع وطابت نفوسهم
وصل للديوان بلاد مقورة بما كان من قاضي الاقطاع مما مبلغه خمسون الف دينار
وقال في حوادث سنة خمسة عشر وخمسين وكان قد تقدم امر الاجل المأمور
بمراجعة حساب الدولة من الملاك والخراج ونظم على جلوس اجزائها الى سنة عشر وخمسين
الهلالية الخراجية والجملة المائتة الجاه سنة خمسة عشر وخمسين هلالية وما يوافقها
من الخراجية فانعدت على جملة كثيرة من العين والاصناف وشرحت باسما رباها
وتعين بلادها فلما حضرت امر يكتب سجل يتضمن المساحة بالموافق الى سنة عشر
وخمسين ونسخته بعد التصدير ولما انتهى المباح الى الماطية والقصن والمنظف
وما في غيرها منهم من بغايا معاملتهم انما نجتا من هذه السجلات المساحة فقتلوا
في اسبغ الاصل عن من طالت عقلته وخرب ذمهم وانقادوا من الخلف به من الديوان
طلبته وتغيرت الرعية على رعايتها وجردها في ما يتصل قد يبر عادتها ولما كان ذلك من
جمل الاحد وثمة التي لم تسبق اليها ولا شاركتها ملك فيها اقتضت الحال بلادها في هذا

ثين